الجزء الثالث

تقرير منظمة مراقبة حقوق الانسان (هيومن رايتس ووتش)

دور علي حسن المجيد في مذبحة البصرة عام ١٩٩٢

تنشر (المدى) التقرير الذي نشرته منظمة مراقبة حقوق الإنسان (هيومن رايتس ووتش) عن نتائج تحقيقاتها الخاصة بشأن الجريمة التي يقف وراءها علي حسن المجيد الملقب بعلي كيمياوي بقتل ١٢٠ شاباً من مدينة البصرة وضواحيها في الانتفاضة التي حدثت بعد اغتيال آية اللّه العظمى محمد صادق الصدر في ١٩ شباط ١٩٩٩ إن التفاصيل المودعة في هذا التقرير المثيرة للحزن والغضب تلقي الضوء على ما فعلته عصابة صدام بالمواطنين من قمع وحشي لا مثيل له. ونظراً لطول هذا التقرير فقد أرتأينا نشره على أجزاء، نقدم في ما يأتي الجزء الثالث والأخير.

العقاب الجماعي: هدم المنازل والتشريد

قامت الحكومة العراقية بشكل متكرر بهدم منازل من اشتبهت في اشتراكهم في انتفاضة الصدر. وقد وصف جميع المعتقلين الذين أجرت معهم منظمة هيومن رايتس ووتش أفراد معهم مقابلات هذا النوع من العقاب الجماعي. وقد زار باحثو المنظمة أربعة مواقع في البصرة لمنازل تم تدميرها عام ١٩٩٩ عقاباً على الاشتراك المزعوم لقاطنيها في الانتفاضة: واحد في منطقة الشمشومية، واثنان في المعقل، وواحد في التنومة. وقد تم تدمير هذه المنازل بالجرافات مباشرة بعد إلقاء القبض على العائلات المقيمة بها. وقد قال السيد حيدر الحسن، رجل الدين البارز بمسجد الجمهورية والزعيم المحلي، لمنظمة هيومن رايتس ووتش إنه بنهاية الأسبوع الأول بعد الانتفاضة كان أفراد إحدى وخمسين أسرة قد تعرضوا للاعتقال وتم هدم منازلهم.

وكما جرى مع بقية المشتبه بهم، فقد قامت الحكومة بتدمير منزل عائلة ناصر عقابا جماعيا على الاشتباه في انخراطهم في الانتفاضة ضد الحكومة. وقد وصف ناصر ما حدث:

في ظهر ١٢ نيسان جاءوا إلى منزلنا وألقوا القبض على العائلة بكاملها. يومها استطعت أن أهرب، وفي اليوم التالي جاءوا وأزالوا المنزل بالجرافات. قاموا بتسويته بالأرض. وأنا بقيت بعيداً؛ ذهبت إلى العشار ومكثت عند أصدقائي ومعارفي. كنت أتنقل طوال الوقت. حاولت أن أحصل على معلومات بشأن أسرتي من الأقارب والأهل؛ ومن خلالهم علمت أن أسرتي في سجن التسفيرات.

وقد قام الجيران وجمعية البصرة للسجناء السياسيين بتزويد منظمة هيومن رايتس ووتش بمعلومات عن مصير بعض العائلات التي تم تدمير منازلها، مصنفة حسب المنطقة السكنية:

الشمشومية:

. علي مكي، في حوالي الثلاثين من عمره، رجل دين، تم إعدامه في ١٩٩٩ فقد شقيقه عينه نتيجة للتعذيب. ونزح باقي أفراد أسرته إلى منطقة أخرى بالبصرة القديمة بعد إطلاق سراحهم.

-ميثم كامل، ٢٢ عاماً، طالب بكلية الهندسة بجامعة البصرة، تم إعدامه في ١٩٩٩ بعد شهر من التعذيب. ترك ثمانية من أفراد عائلته البصرة.

. وسام كاظم علي، ٢٢ عاماً، طالب في كلية الزراعة بجامعة البصرة، تم إعدامه في ٨ آذار ١٩٩٩ على يد ضباط مديرية الأمن العام. قضى كل من والديه وجميع أشقائه وشقيقاته الستة وجدته عاماً ونصف العام في السجن.

. فراس مهدي هاشم، ٢٣ عاماً، طالب بالمدرسة الإعدادية الصناعية في البصرة، تم إعدامه في ١٩ نيسان ١٩٩٩ قضى ١٣ فرداً من عائلته عاماً ونصف العام في السجن.

المعقل:

- محمد على حامد الموسوي، ٥٧ عاماً، وأولاده الثلاثة أسامة، ٢٧ عاماً، وفراس، ٢٥ عاماً، وأزهر، ٢٢ عاماً، تم إعدامهم جميعاً في ١٩٩٩ ألقي القبض على زوجته في ١٩٩٩، أما شقيقاها أحمد إسماعيل، ٢٥ عاماً، ومعوض إسماعيل، ٢٧ عاماً، فقد تم إعدامهما أيضاً بعد أن قضيا عاماً وشهرين في السجن.

- مرتضى عبد الله العدني، ٢٨ عاماً، عامل، تم إعدامه في ٨ آيار ١٩٩٩ تم اعتقال ١٨ فرداً من عائلته، بمن فيهم زوجته وطفلاه. نزحوا إلى الكوفة بعد إطلاق سراحهم. قضت والدته عاماً وشهرين في السجن.

التنومة

- مصطفى، ابن جواد كاظم علي، تم قتله في ٨ آيار ١٩٩٩ وتجريف منزل العائلة. انتقلت العائلة في البداية للإقامة مع أحد الأقارب ثم استأجرت منزلاً قريباً.

هناك صور أخرى للعقاب الجماعي كحرمان أفراد العائلة من أغلب أنواع التوظيف الرسمي. وكانت حالة جواد كاظم علي مثالاً على ذلك:

عندما كنت في السجن فقدت وظيفتي كمدرسا. ثم تمت إعادة تعييني كموظفا بوزارة التعليم؛ غير أنني منعت من التدريس. كان راتبي ٣٠٠٠ دينار (في الشهر) . كان لا شيء. لم أستطع تحمل نفقات أي شيء. ولذلك بحثت عن عمل فعملت نجارا. لقد صنعت أثاثاً بيديّ. إنها مهنة شريفة، وقد علمت باسم (ولدي) مهنة النجارة أيضاً. علمته أننا أصحاب كرامة، وأننا نستطيع العمل بأيدينا. لم نضطر إلى التسول. سبق لي أيضاً أن عملت سائق تاكسي. ولكنني لم أتمكن من الحصول على وظيفة مرة أخرى. كان ذلك ممنوعاً.

أما ناصر، والذي كان قد سبق له العمل مدرسا للرياضة البدنية، فقد خسر عمله أيضاً.

كنت مدرساً للرياضة البدنية. كنت وقتها لاعب كرة قدم شهيراً. لا تنظروا إليّ الآن؛ كل أهل البصرة كانوا يعرفونني. حتى انني لعبت ضمن فريقنا القومي، ضد إنجلترا، ضد إيران، ضد روسيا، في السبعينيات. عندما خرجت من السجن لم أستطع أن أعمل. لم يتركوني أعمل. كنا في منتهى الفقر. فقال بعض الناس الذين يعرفون أناساً في الحكومة لهم "ماذا يمكن أن يفعل هذا الرجل؟ اتركوه يحصل على وظيفة". وهكذا حصلت على وظيفة تسليم كوبونات برنامج النفط مقابل الغذاء. كان لي مجرد كشك صغير، بحجم شخص واحد؛ بعت فيه الكوبونات وأشياء أخرى. وبهذا استطعت الحصول على المال من أجل أسرتي وأسر أبنائي. والآن أتمنى أن أعمل من جديد، ربما في التدريس، ولكنني أصبحت عجوزا.

٥. الحاجة إلى المحاسبة وتحقيق العدالة

بعد جنازة ولده، وصف جواد كاظم علي صراعه بين الرغبة في الأخذ بالثأر وبين انتظار نظام لتحقيق العدالة.

حتى أنا أصبحت الآن أملك سلاحاً مثل الجميع. ولكنني أخفيته ولم أخبر عائلتي بوجوده. فلو علموا أنني أملك هذا المسدس لأخذوه مني ليقتلوا به أعضاء حزب البعث الذين كانوا يعيشون هنا. فهم يعلمون أنهم المسؤولون عن موت مصطفى. ولدي (باسم) سيقتلهم؛ ولكن ماذا بعد؟ سيلقى القبض عليه هو الآخر؟ ليس هذا هو الطريق. إننا في انتظار أن يقبض الإنجليز على هؤلاء. لماذا لا يلقون القبض عليهم؟ الجميع يعرف من هم. ولكنني أخشى أنهم لو لم يتم إلقاء القبض عليهم، أو ظلوا هنا ، أو. لا قدر الله ، لو وصلوا إلى السلطة من جديد، فإننا لن نستطيع منع العائلات من مهاجمتهم. حتى أنا يصعب علي ضبط نفسي. لقد عشت حتى دفنت ولدي...إنني أطلب العدل.

قد يساعد نظام قضائي قائم على الشفافية والإنصاف على إرساء أسس لاحترام حكم القانون في العراق. لقد أظهر استطلاع لآراء سكان ثلاث مدن عراقية كبرى في جنوب العراق تم إجراؤه بعد شهرين من سقوط صدام حسين أن الأغلبية الساحقة ٩٨ في المائة . يتطلعون إلى تحقيق العدالة والمحاسبة. ولكن ما يقرب من نصف هذه المجموعة قالت إنها تريد تطبيق مبدأ "العين بالعين". فقد اعتبر ١٥ بالمائة منهم مثلاً أن الإعدام والتعذيب والتعليق والقتل أخذاً بالثأر تعد وسائل ملائمة لتحقيق العدالة. إن مفاهيم الثأر هذه تنتهك القانون الدولي لحقوق الإنسان، وتشكل تحدياً جسيماً أمام إقامة آلية عادلة وذات مصداقية للمحاسبة على انتهاكات حقوق الإنسان في العراق.

التوصيات

أ . إلى الحكومة العراقية الانتقالية:

- ضمان إجراء تحقيق شامل ونزيه في حملة النظام السابق ضد المسلمين الشيعة بمنطقة البصرة عام ١٩٩٩، التي تضمنت تنفيذ إعدامات سريعة، ووقائع اختفاء قسري وقبض تعسفي وتعذيب، في أعقاب الانتفاضة التي تلت اغتيال آية الله العظمى محمد صادق الصدر (انتفاضة الصدر)، بما يشمل:

. دور علي حسن المجيد، الذي كان يشغل وقتها منصب قائد القطاع الجنوبي.

. دور مهدي الدليمي، ضابط الجيش الذي تشير المعلومات إلى كونه تولى إدارة مديرية الأمن العام في البصرة في ذلك الوقت.

. دور قيادة وأعضاء حزب البعث في البصرة وأم المعارك.

. ضمان مثول المسؤولين الرئيسيين عن الفظائع أمام محكمة عادلة وفعالة ومستقلة سياسياً. وسيكون أفضل الطرق لتحقيق ذلك هو أن يقوم العراق والأمم المتحدة بإقامة محكمة وطنية/دولية مختلطة تقوم بتطبيق معايير المحاكمة المنصفة المتعارف عليها دولياً، وتستفيد من الخبرات الدولية في مجال تحقيق ومقاضاة جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. وفي الأقل فإن من الضروري إدخال الإصلاحات التالية على نظام المحكمة العراقية الخاصة:

- على الحكومة العراقية الانتقالية أن تراجع قانون المحكمة وعلى قواعد الإجراءات والأدلة الخاصة بالمحكمة أن تضمن الحماية الأساسية لمعايير المحاكمة المنصفة. ويجب إنشاء آلية للتأكد من إنفاذ هذه الحماية في الممارسة العملية.

- على الحكومة العراقية الانتقالية إلغاء عقوبة الإعدام، بوصفها عقوبة قاسية وغير إنسانية بطبيعتها.

- على الحكومة العراقية الانتقالية تفعيل الإمكانية المنصوص عليها في قانون المحكمة العراقية الأساسية لتعيين قضاة غير عراقيين من ذوي الخبرة في محاكمة المتهمين بالإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية؛ على أن يكونوا من المشهود لهم بالمكانة الأخلاقية العالية والحياد والمصداقية. ويجب أن يتم ترشيح هؤلاء القضاة عن طريق الأمم المتحدة.

- يجب تعديل القانون ليسمح بتعيين مدعين وقضاة تحقيق غير عراقيين في المحكمة من ذوي الخبرة في مقاضاة و/أو التحقيق في جريمة الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية؛ على أن يكونوا من المشهود لهم بالمكانة الأخلاقية العالية والحياد والمصداقية. ويجب أن يتم ترشيح هؤلاء المدعين وقضاة التحقيق عن طريق الأمم المتحدة؛

- على الحكومة العراقية الانتقالية ومن يخلفها ضمان تمتع المحكمة العراقية الخاصة بالاستقلالية عن النفوذ السياسي.

- إنشاء لجنة للمفقودين تستعين في البداية بالخبرات والإدارة الدولية إلى جانب مثيلتها العراقية. وعلى اللجنة أن تنشئ نظاماً لحماية وحفظ المقابر الجماعية، وأن تضع بروتوكولات تنظم نبش مواقع الدفن، وأن تحدد وتشرف على أولويات نبش هذه المواقع بما يحقق التوازن بين احتياج العائلات إلى التعرف على هوية الضحايا وبين الحاجة إلى الأدلة الضرورية للإجراءات الجنائية المتخذة ضد الجناة المحتملين.

- تعيين هيئة من الخبراء العراقيين والدوليين لاقتراح معايير ونماذج ناجحة للتعامل مع الوثائق المصادرة من النظام السابق، بما يتضمن تحقيق الأغراض التالية:

١) تحديد تسلسل حيازة الوثائق بهدف التأكد من صحتها.

٢) تسهيل حفظ وفهرسة الوثائق بطريقة تستجيب إلى كل من الحاجة إلى الأدلة الضرورية للمحاكمات الجنائية لكبار المسؤولين السابقين، والحاجات الإنسانية لأسر ضحايا النظام السابق لمعرفة مصير أحبائهم المفقودين.

٣) العمل مع المنظمات غير الحكومية والأحزاب العراقية لتضمن بقدر الإمكان استعادة الأرشيف الوطني للنسخ الأصلية من وثائق الدولة الواقعة في حيازة هذه المؤسسات والأحزاب الآن.

ب . إلى الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الحكومات الأعضاء في التحالف :

. ضمان اطلاع مسؤولي المحكمة العراقية الخاصة والمحاكم الجنائية العراقية على كافة الوثائق التي تمت مصادرتها لتحديد ما إذا كانت تضم أدلة يمكن استخدامها في التحقيقات والمحاكمات الجنائية.

ج . إلى الجهات الدولية المانحة :

- ضمان توافر الموارد اللازمة للاستجابة إلى أولويات حماية الأدلة الوثائقية والشرعية الأساسية، بما يشمل أغراض التوثيق، والأغراض الإنسانية، وأغراض الوقوف على الحقيقة بشكل مستقل عن أية محاكمات للجرائم الجسيمة السابقة.

الكثير من الجثامين التي تم استخراجها من قبر جماعي في أيار ٢٠٠٣، وردت أسماء أصحابها على القائمة. وجاء في الصفحتين الأوليين من القائمة أن الإعدامات نفذت بأمر من "قائد القطاع الجنوبي"، الذي كان آنذاك هو علي حسن المجيد.

وفي أيار ٢٠٠٣، تم استخراج رفات ٣٤ رجلاً من موقع قبر جماعي بالقرب من البصرة؛ وقال الأقارب إنهم تعرفوا على هوية ٢٩ من الرجال. وذكر الشهود، كذلك أقارب الضحايا، لمنظمة هيومن رايتس ووتش أن المئات من الشباب الذين اعتقلوا في آذار ١٩٩٩، في أعقاب انتفاضة الصدر، قد أعدموا على الفور، وألقي بجثثهم في قبور جماعية في البصرة وما حولها.

ولا يزال المجيد - الملقب بـ "علي الكيماوي"، وهو لقب يعود إلى دوره في استخدام الأسلحة الكيميائية ضد الأكراد والإيرانيين - رهن الاعتقال لدى القوات الأمريكية في العراق منذ آب ٢٠٠٣ .

وقد سمح للمجيد وغيره من المعتقلين من كبار المسؤولين السابقين بالاتصال بمحامين مؤخرا، ولكنهم أخضعوا للتحقيق على مدى عام أو أكثر في غياب محامين يتولون الدفاع عنهم. وقالت هيومن رايتس ووتش إنه حتى إذا حظرت المحكمة العراقية الخاصة استخدام أي إفادات ربما تكون قد انتزعت تحت وطأة التعذيب وسوء المعاملة، ورفضت الاعتداد بها أثناء المحاكمة، فمن الواجب عليها أيضاً التحقق من عدم استخدام تلك الإفادات بأي صورة من الصور ضد أحد المشتبه بهم، سواء للحصول على أدلة تساعد في التحقيقات أو حمله على تكرار "اعتراف" ما أمام المحكمة.

وقال ستورك "إن الجرائم المزعومة بالغة الخطورة، ومن المهم بمكان إجراء هذه المحاكمات على الوجه الصحيح؛ ولا بد من أن تكون المحكمة العراقية الخاصة بمنأى عن أي ضغوط سياسية، ويجب عليها الالتزام بالمعايير الدولية". وقد دعت هيومن رايتس ووتش الحكومة الانتقالية العراقية إلى إلغاء عقوبة الإعدام، باعتبارها عقوبة قاسية ولاإنسانية بطبعها. وقال ستورك "يجب أن تكون محاكمة المجيد فرصة لإثبات أن العدل، وليس الانتقام، هو الذي ستكون له السيادة في العراق الجديد".

وحثت هيومن رايتس ووتش الحكومة الانتقالية الجديدة في العراق، وكذلك حلفاءها الأمريكيين والبريطانيين، على مساعدة العائلات الكثيرة التي لم تتمكن بعد من العثور على رفات أحبائها المفقودين.

أهالي العمارة بماذا يطالبون الجمعية الوطنية؟

ميسان / محمد الحمراني

ان اجراء الانتخابات بالنسبة للعديد من سكان محافظة ميسان انتصارا للارادة الشعبية ورد فعل حاسماً امام الاقاويل التي دعمت بعض الاطروحات غير الواعية للطبيعة الاجتماعية والتاريخية للشعب العراقي وبداوا يطلقون انذارات الحرب الاهلية ومستنقع الارهاب وعودة البعث ، ولكن الشعب قال كلمته في وجه من لايفقهون، ولكن هل يصمت بعد ذلك؟ وتاتي الاجابة:انه يراقب ويطمح بان تسمع كلمته لان عدم الاستماع اليه يعني التفرد من جديد وهذا ما لايريده العراقيون الجدد..... ولاهالي محافظة ميسان آراء عديدة يودون ان تصل الى اعضاء الجمعية الوطنية وهذا بعض منها :

الخلاص من الامية

المواطن(خالد حميد) وهومعلم متقاعد قال : نتمنى على الجمعية الوطنية ان تهتم بالمصلحة الوطنية وان تهتم ببناء عراق خال من اي تمييز او مصالح حزبية. لقد انهكتنا الحروب ولانريد ان نعيش تحت ايادي جلادين جدد فالاراء الانفرادية هي العائق الحقيقي الذي عطل مسيرة العراق ونهوضه .

نريد من الجميع ان يكونوا كتلة واحدة وان لايخيبوا ظن المواطنين الفقراء بهم. أما(علاء حسون) وهوتاجر فقال: نتمنى ان تركز الجمعية الوطنية على الارتقاء بالمستوي المعيشي بعد الانتهاء من صياغة الدستور وان تجعل البلد يعيش بمستوى البلدان المجاورة وان تقدم المسوولين الكبار الى المساءلة في حالة اخفاقهم في اداء مهماتهم الوطنية...واضاف :الشعب العراقي يعاني الفقر الذي تسبب به صدام ومسوولية الان في اعناقكم .

فلا تصادقوا على كل ما لايخدم الشعب العراقي .وقال رياض حنون وهو طالب في كلية المعلمين: يجب ان تدعم الجمعية الوطنية دور الشباب العراقي وتحاول ان ترتقي به الى مصاف الشباب في العالم..وان تراقب دور التعليم في البلد ولا تجامل من يتساهلون في وضع الخطوات الاولى لعراق علمي منفتح على الافاق العالمية وينتفع من خبراتها .. ونحن لانريد ان نعود الى ظلام الطائفيات والافكار القومية التي اكل وشرب عليها الزمن ، نحن بحاجة ماسة الى ان يتفهم الساسة العراقيون حاجة الشارع العراقي ويخلصونه من طبقات الامية التي خلفها تاريخ المطامع . اما النساء فكان حديثهن كما يلي:

النقطة الاولى

المحامية (نور احمد) قائلة : اعتقد بان الخطوة الاولى التي نطالب بها الجمعية الوطنية هي كتابة دستور عراقي يراعي جميع الطوائف والاديان ويسعى الى فهم الشخصية العراقية ويضع في اولويات عمله الاهتمام ببنود حقوق الانسان فالشعب العراقي عاني الاضطهاد على امتداد حكم دكتاتورية صدام وهو بحاجة ماسة لاحترام انسانيته ، ويجب على السادة اعضاء الجمعية ان يختاروا حقوقيين ممن لهم تاريخ علمي مشرف وان يكون الدستور العراقي هو النقطة الاولى في بناء بلدنا.. المعلمة(زينب كاظم) كانت منحازة الى ضرورة دعم المرأة في العراق الجديد فقالت: اريد من الجمعية الوطنية ان تنظر الى الاضطهاد الذي تعرضت له المرأة خلال الحقب المنصرمة من تاريخ العراق وان تعطى الدور الذي تستحقه على الصعيدين الاجتماعي والسياسي

وان لاتركن مثل اثاث البيت في المنزل كذلك يجب ان توفر لها فرص عمل مشابهة لفرص عمل الرجل. كذلك التقينا المواطنة (سحر خلف) وهي عضوة في رابطة دينية ثقافية وتحدثت حول هذا الموضوع قائلة:

اتمنى ان تراعى الخصوصيات الدينية في الدستور الجديد وان تمنح للناس حرية تآدية طقوسهم الدينية وان تفرض عقوبات على كل من يتجاوز على الخصوصيات الدينية وان تهتم الجمعية الوطنية بدعم أسر الشهداء الذين قارعوا الدكتاتورية وان لاتمنح الفرصة لكل من ارتكب جرائم بحق الانسانية بالدخول الى الساحة السياسية ونتمنى ان يكون الشعب هو صاحب الصوت الاول وان يكون السياسي اداة لتنفيذ ارادة الشعب.

متقاعدو بابل بعد مشاركتهم الواسعة في الانتخابات:

نحلم بحكومة قوية تؤمن حياة كريمة للمتقاعدين

بابل / مكتب المدى-اقبال محمد

انتصرت الديمقراطية

واخيرا فاز الشعب العراقي وانتصرت الديمقراطية في أول تجربة لها في العراق الناهض من رماد الحروب والسابح في انهار الدم والسيارات المفخخة ، واظهرت نتائج الانتخابات فوزاً واضحاً وكبيراً لقوائم محدودة وانحساراً لكيانات سياسية ذات بعد تاريخي، امتد عميقاً في حياة الشعب ووجدانه..

والان ينتظر الجميع انعقاد الجمعية الوطنية وتشكيل الوزارة، والمتقاعدون شريحة كبيرة في المجتمع العراقي ولعبت دوراً فاعلاً ومشهوداً في التعبئة والمشاركة في الانتخابات، وهي من الشرائح الاجتماعية الواسعة التي ذاقت المرارة والعوز في زمن النظام الفاشي المقبور.

اليوم وبعد ظهور النتائج وقرب تشكيل الوزارة تحدثوا بصراحة للمدى عن طموحاتهم ومطاليبهم من الحكومة المرتقبة ، وكان اول من تحدث الينا السيد عبد الائمة عبد الهادي رئيس الجمعية الانسانية للمتقاعدين وقال:

ساهم متقاعدو العراق وبروح شبابية في الانتخابات وخرجوا الى مراكز الاقتراع قبل الجميع من اجل المشاركة في عرس الديمقراطية ونحن المتقاعدين نريد من الحكومة الجديدة اولا واخيرا الاسراع في سن وتشريع قانون التقاعد الجديد الذي يحفظ الحقوق ويساوي بين الجميع لانريد زيادات وقتية، بل نريد قانوناً يحدد رواتبنا معاً، القدماء والجدد ويحفظ ماء الوجوه ويصون كرامتهم كي يعيشوا الباقي من ايامهم بكرامة وعز في عراق جديد، ديمقراطي، تعددي، فيدرالي.

مراكز لاتصلح لتوزيع الرواتب

واشار السيد خضير عباس المعموري الى مايتمتع به المتقاعدون في دول العالم، من كرامة واحترام وصيانة وصيانة وضمان مستقبلهم ومأأريد هو ان يقوم وزير من الوزارة الجديدة بزيارة أحد المراكز الخاصة بتوزيع الرواتب علينا، حتى يرى العجب، شيوخ ونساء ومعوقون، يحشرون في قاعات ضيقة جداً لاتبريد ولاتدفئة فيها وينتظرون وقوفاً امام الابواب المغلقة ساعات طويلة.

أندية ثقافية واجتماعية

وقالت السيدة هدية كاظم الجاسم: ان المتقاعدين شريحة واسعة في المجتمع، وقد لعبت دوراً بارزاً في النضال الاجتماعي والسياسي في تاريخ العراق الطويل وهي بحاجة الى الرعاية والدعم والتأمين الصحي ولابد من التفكير بفتح اندية ثقافية واجتماعية تستوعب الفراغ الواسع في حياتهم، وتزويدها بوسائل الراحة والترفيه ومصادر الثقافة والفن المتنوعة.. كما يحلم المتقاعدون بعراق آمن ومستقر.

القضاء على الارهاب

ووأكد السيد عبد الكريم فرهود على ضرورة ان تكون من اولويات الحكومة ملاحقة الارهاب والقضاء على شبكاته الكثيرة وتوفير الاستقرار والامن، لانهما ضروريان جداً للبدء ببرنامج العمل الحكومي في مجال البناء والاعمار وتوفير الخدمات الضرورية والملحة وايجاد فرص عمل للعاطلين وتوفير السكن والخدمات الصحية والتعليم لجميع العراقيين.